

منهجية احتساب دين الحكومة العامة

يُعد احتساب دين الحكومة العامة أحد أهم المؤشرات المالية التي تعكس مدى سلامة الأوضاع الاقتصادية وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية، ولضمان دقة القياس ووضوح الصورة الحقيقية لحجم الدين، تعتمد الحكومة منهجية موحدة تستند إلى أحكام قانون المالية العامة الموحد وأفضل الممارسات الدولية في إعداد إحصاءات المالية الحكومية.

وتقوم هذه المنهجية على جمع كافة الالتزامات المستحقة على وحدات الحكومة العامة بمفهومها الواسع، بما يشمل أجهزة الموازنة العامة والهيئات العامة الاقتصادية، ثم إجراء عمليات الاستبعادات اللازمة لاستبعاد المعاملات بين هذه الوحدات، بما يمنع الازدواج في التسجيل ويضمن الوصول إلى قيمة **دين الحكومة العامة** باعتباره المؤشر الأكثر تعبيراً عن الوضع المالي الحقيقي للدولة.

وتتضمن العملية عدة خطوات مترابطة تشمل: تحديد مكونات الدين المحلي والخارجي للموازنة العامة، وإضافة التزامات الهيئات الاقتصادية، ثم استبعاد الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية والقروض المعاد إقراضها داخل الحكومة العامة، وصولاً إلى احتساب نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لتقييم الاستدامة المالية.

هذا وقد تم تحديد حد أقصى سنوي لدين الحكومة العامة (لأجهزة الموازنة العامة والهيئات العامة الاقتصادية)، لا يجوز تجاوزه إلا في الحتميات القومية أو حالات الضرورة وبموافقة كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب، وقد بلغ سقف دين الحكومة العامة بموازنة السنة المالية ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ نسبة ٩٦,٤% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك وفقاً لقانون ربط الموازنة العامة رقم (٨٨) لسنة ٢٠٢٤، والذي تضمن لأول مرة موازنة الحكومة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، شاملاً إدراج بيانات جميع الهيئات العامة الاقتصادية بالكامل (عدد ٥٩ هيئة) وقت الإعداد، وبذلك أصبحت موازنة الحكومة العامة إطاراً تشريعياً ملزماً، هذا وقد بلغ دين الحكومة العامة بالحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نسبة ٩٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ويُوضح الجدول التالي تفاصيل هذا المبلغ على النحو التالي:

دين الحكومة العامة

(أجهزة الموازنة + الهيئات الاقتصادية عدد "٥٩")

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	الرصيد في ٢٠٢٥/٦/٣٠
الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة *	١١,٠٧٢,٢٦٧
الدين الخارجي الحكومي	٣,٨٩٢,٠٤٧
إجمالي دين أجهزة الموازنة (خارجي/داخلي)	١٤,٩٦٤,٣١٤
دين الهيئات الاقتصادية	٢,٣٩٦,١٩٠
إجمالي دين الحكومة العامة قبل الاستبعادات	١٧,٣٦٠,٥٠٤
يستبعد العلاقات المتبادلة	
الاستثمارات في الأوراق المالية **	٧٢٢,١٥٤
دين الحكومة العامة	١٦,٦٣٨,٣٥٠
نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة / للناتج المحلي	٦٣,٣ %
نسبة الدين الخارجي الحكومي / للناتج المحلي	٢٢,٣ %
نسبة دين الهيئات الاقتصادية / للناتج المحلي	١٣,٧ %
نسبة إجمالي دين الحكومة العامة قبل الاستبعادات	٩٩,٥ %
نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة (خارجي و داخلي)	٨٥,٦ %
نسبة دين الحكومة العامة	٩٥,٣ %

* مرفق ١ - دين أجهزة الموازنة

** مرفق ٢ - أرصدة استثمار الهيئات الاقتصادية في أذون وسندات الخزانة الحكومية

ومن الجدول السابق نُوضح بعض تلك المفاهيم باحتساب دين الحكومة العامة:

نطاق دين الحكومة العامة:

- دين أجهزة الموازنة العامة (الجهاز الإداري، الهيئات العامة الخدمية، الإدارة المحلية).
- دين الهيئات العامة الاقتصادية.

المنهجية التفصيلية لعملية احتساب بيانات دين الحكومة العامة

أولاً: احتساب دين أجهزة الموازنة العامة وذلك بتجميع مكونات الدين الخاصة — أجهزة الموازنة العامة فقط، وتشمل:

• الدين المحلي الحكومي لأجهزة الموازنة العامة

يتضمن أرصدة الأوراق المالية (القائمة) والتسهيلات من الجهاز المصرفي التي حصلت عليها أجهزة الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى الطرح الخاص من السندات الدولارية الصادرة لصالح البنك المركزي المصري وباستبعاد أرصدة تلك الأجهزة لدى الجهاز المصرفي وكذا استبعاد المديونيات الداخلية فيما بينهما.

• الدين الخارجي الحكومي

يتضمن الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الحكومة ويتم سداد هذه الالتزامات أو تسويتها بالعملة الأجنبية، وقد نشأت هذه الالتزامات عن القروض الثنائية وقروض منظمات وهيئات التمويل الدولية والإقليمية والعربية التي حصلت عليها الحكومة من الخارج والمعاد إقراضها للجهات المستفيدة بالإضافة إلى قيمة حيازة المؤسسات الغير مقيمة من السندات السيادية الدولارية المطروحة بالخارج، وتتولى وزارة المالية خدمة هذا الدين وكذا الديون الخارجية المعاد جدولتها في نطاق اتفاقيات نادي باريس والتي تم نقل أرصدها من البنك المركزي المصري إلى وزارة المالية في ٢٠٠٨/٦/٣٠ وذلك خصماً على اعتمادات الدين الخارجي (فوائد وأقساط) المدرجة بالموازنة العامة للدولة.

ومن ثم إجمالي الدين العام لأجهزة الموازنة العامة (محلي + خارجي)

= الدين المحلي الحكومي لأجهزة الموازنة العامة + الدين الخارجي الحكومي.

ثانياً: إضافة دين الهيئات العامة الاقتصادية:

يتم بعد ذلك تجميع التزامات القروض المحلية والخارجية على الهيئات العامة الاقتصادية (عدد ٥٩ هيئة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥).

ثالثاً: إجمالي دين الحكومة العامة قبل الاستبعادات:
= دين أجهزة الموازنة العامة + دين الهيئات العامة الاقتصادية
(وهذا الرقم يعبر عن الحكومة العامة كمفهوم واسع "General Government" قبل الاستبعادات).

رابعاً: استبعاد العلاقات المالية المتبادلة
وفق لتعديلات قانون المالية العامة الموحد رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٤، يجب استبعاد المعاملات بين وحدات الحكومة العامة لمنع الازدواج في الحساب، وتتمثل تلك المعاملات فيما يلي:

- **الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية:** استثمارات الهيئات الاقتصادية في أذون وسندات الخزنة.
- **استبعاد أرصدة القروض المعاد إقراضها** عن طريق الخزنة العامة من إجمالي دين الهيئات العامة الاقتصادية حيث أن تلك القروض مثبتة ضمن الدين العام لأجهزة الموازنة العامة للدولة بموازنة قسم الدين.

خامساً: دين الحكومة العامة (بعد الاستبعادات):
يتم احتساب دين الحكومة العامة بعد الاستبعادات وذلك عن طريق المعادلة التالية:

إجمالي الدين العام للحكومة العامة مطروحاً منه:

- الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية
- القروض المعاد إقراضها داخل الحكومة

وهو المؤشر المعتمد في القانون، ويُعد الرقم الحاكم الذي تتم مقارنة نسبته بالنتائج المحلي وتحديد سقف الدين على أساسه.

سادساً: نسبة دين الحكومة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي
يتم احتساب عدة مؤشرات لدين الحكومة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وهو ما وضعه الجدول سالف الذكر.

دين أجهزة الموازنة

نسبة التغير	يونيو ٢٠٢٥	يونيو ٢٠٢٤	
٪٢٠	١٤,٩٦٤,٣١٤	١٢,٥١٩,٦٦٦	إجمالي دين أجهزة الموازنة
٪٢٧	١١,٠٧٢,٢٦٧	٨,٧٢٧,٢٢٢	إجمالي الدين المحلي لدين أجهزة الموازنة
٪٢٣	٤,٣٨٧,٠٠٣	٣,٥٥٦,٧٤٩	أذون خزانة
٪٣	٦٧٦,٤٣١	٦٥٤,٤٨٦	أذون خزانة بعملة الدولار بالعملة الأجنبية
٪٣٨	٤,٢٨٠,٢٠٩	٣,٠٩٢,٦٧٠	سندات خزانة
٪٥	٢٣٥,٠٣٧	٢٢٣,٤٢٤	سندات يوروبوند للمقيمين
٪١٩٢	١٣٥,٣٦٠	٤٦,٣٩٦-	رصيد حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي
٪٩	١,٣٥٨,٢٢٧	١,٢٤٦,٢٨٩	أخرى
٪٣	٣,٨٩٢,٠٤٧	٣,٧٩٢,٤٤٤	إجمالي الدين الخارجي لدين أجهزة الموازنة
٪٤-	٤٨٧,٣٤٨	٥٠٩,١٨٥	القروض الثنائية
٪٢	١,٩٥٨,٥٩٩	١,٩٢٢,١١٥	القروض متعددة الأطراف
٪٧	١,٤٢٣,٤٩١	١,٣٢٨,٢٦٤	سندات دولية
٪٣١-	٢٢,٦٠٩	٣٢,٨٨٠	ديون نادي باريس
مؤشرات الدين			
٪٦	٪٧٤,٠	٪٦٩,٧	نسبة إجمالي الدين المحلي من إجمالي الدين القائم أجهزة الموازنة
٪١٤-	٪٢٦,٠	٪٣٠,٣	نسبة إجمالي الدين الخارجي من إجمالي دين أجهزة الموازنة
٪٢	٪٦٣,٣	٪٦٢,٣	نسبة إجمالي الدين المحلي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
٪١٨-	٪٢٢,٣	٪٢٧,١	نسبة إجمالي الدين الخارجي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
٪٤-	٪٨٥,٦	٪٨٩,٤	نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي